جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

تأثير جائحة كورونا على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر– دراسة تحليلية

من اعداد الطالبة:

- دليلة بن حديد.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلخير فاطمة	أستاذة التعليم العالي	رئيسا
معراج هواري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
سارة ريغي	أستاذة مساعدة ب	مشرفا ومساعدا
عبيدات محند اورابح	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/ 2024م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

شعبة: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

تأثير جائحة كورونا على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر– دراسة تحليلية

من اعداد الطالبة:

- دليلة بن حديد.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلخير فاطمة	أستاذة التعليم العالي	رئيسا
معراج هواري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
سارة ريغي	أستاذة مساعدة ب	مشرفا ومساعدا
عبيدات محند اورابح	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/ 2024م

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

سورة النمل: الآية 19

نحمد الله ونشكره عز وجل الذي من علينا بفضله وتوفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

لا تسع الكلمات والمعاني للتعبير عن شكري وتقديري للأستاذ الدكتور **معراج هواري** ومساعد المشرف **سارة ريغي** على إشرافهما على الدراسة ورحابة صدرهما وعلى نصائحهما القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من كان عونا لي ومن ساعدني من قريب ومن بعيد بالنصيحة في سبيل إنجاح هذا العمل المتواضع

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وفي الأخير نهدي كل عبارات العرفان إلى زملائي في الدراسة طلبة ماستر أكاديمي

دليلة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع **لنفسي**، لكل الجهود والتضحيات التي بذلتها.

وإلى **روح والدي المرحومين** إن شاء الله، حققت أمنيتكما ولم اخيب ضنكما وأنتم بقبريكما رحمكما الله وأنار قبركيما

الى **اولادي سلمى وولاء فاطمة الزهراء ومحمد المختار** فلذتي كبدي

الى **زوجي الكريم** وإلى **إخوتي** و**أخواتي**

شكرا لوجودكم في حياتي

إلى جميع **أصدقائي** و**زملائي**

إلى الدكتورة **ريغي سارة** وكل **الأساتذة** الذين ساهموا في تعليمي وتكويني

إلى كل **الأهل والأقارب** بعيد أو قريب

إلى أعز الناس وأقربهم

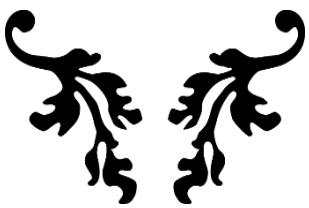

دليلة

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر جائحة (كورونا كوفيد – 19) على الميزان التجاري الجزائر، وتسليط الضوء على أهم الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الجائحة ومدى فعاليتها.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وتسببت في توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف نتيجة انهيار أسعار النفط، وباعتباره المورد الأساسي للجزائر مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري في بداية الجائحة، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ومن أجل التصدي لهذه الأزمة اتخذت الحكومة بعض السياسات التي اتسمت بالمرونة وأدت لانتعاش بعض المؤشرات الاقتصادية تزامنا مع عودة ارتفاع أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، كوفيد -19، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the covid – 19 pandemic on Algeria's trade balance, as well as shed light on the most important preventive measures and measures taken by the Algerian government in order to contain the pandemic and the extent of its effectiveness.

Through this study, we concluded that the corona pandemic negatively affected the global economy in general and the Algerian economy in particular, and caused the cessation and decline of most economic activities, especially the energy sector, whose incomes were halved as a result of the collapse of oil prices and as the sole supplier to Algeria, which led to a decline in the balance of the trade balance at the beginning of the pandemic, this is due to the fact that the Algerian economy is a rentier economy that relies on the fuel sector for a large percentage of its revenues, and in order to address this crisis, the government adopted some policies that were flexible and led to the recovery of some economic indicators simultaneously with the return of high oil prices.

Key words: The Corona Pandemic, Covid – 19, Balance of Trade, the Algerian Economy.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
01	تطور أسعار النفط من افريل 2018 الى ماي 2024	**43**
02	انتاج النفط الخام من اواخر سنة 2019 الى بداية سنة 2024	**43**
03	العلاقة بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري	**44**
04	رسم بياني يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2017 الى سنة 2023	**45**
05	رسم بياني يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي لكل ثلاثيات السنوات من 2019 الى سنة 2023	**46**
06	معدل التضخم في الجزائر لسنوات 2019 الى 2024	**47**
07	تطورات الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 2019/12/01 الى 2023/12/01.	**49**

08	التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري لسنة 2021	**50**
09	التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري لسنة 2021	**51**
10	تطورات بنود الميزان التجاري (2018- 2022)	**53**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: الإطار النظري	
01	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	**14**
02	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية	**15**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة		
03	جدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي من سنة 2017 الى سنة 2023	**45**
04	جدول يظهر رصيد الميزان التجاري للسنوات الخمس السابقة	**54**

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**IV–III**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الجداول	**VI**
مقدمة عامة	**أ–د**
الفصل الأول: الاطار النظري	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم حول جائحة كورونا والميزان التجاري	**3**
المطلب الأول: عموميات حول جائحة كورونا.	**3**
المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري.	**6**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	**10**
المطلب الأول: الدراسات العربية.	**10**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	**11**
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**13**
خلاصة الفصل	**16**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	**17**
تمهيد	**18**
المبحث الأول: اثر جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني الجزائري.	**19**
المطلب الأول: الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا.	**19**
المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية الجزائرية خلال الجائحة.	**21**
المبحث الثاني: تأثر الميزان التجاري الجزائري بجائحة كورونا.	**42**
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على بعض العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.	**42**
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري.	**53**
خلاصة الفصل	**58**

خاتمة عامة	62-60
قائمة المراجع	67-64

مقدمة

مقدمة

1. توطئة:

تعتبر التجارة الخارجية أحد المداخل الأساسية في التنمية الاقتصادية نظرا لأنها تظهر تطور حركة الميزان التجاري، حيث أن عدم توازن التجارية البينية مع دول العالم ينتج عنه عجز مستمر ومتزايد في ميزان المدفوعات يؤدي إلى اختلال البنيان الاقتصادي.

وتعد أزمة كورونا من احدى الازمات الشديدة على مدار التاريخ الانساني والتي أدت الي حدوث انخفاض في حركة التجارة الدولية وركود على المستوي العالمي، مما أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة على معظم دول العالم، ونتيجة لهذا الوباء والتداعيات التي تتخذها اي دولة لمواجهة فيروس كورونا تم اغلاق العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة مثل السياحة والنقل الجوي بين الدول مما ادى الي حدوث الركود الاقتصادي على المستوي العالمي.

فعلى الرغم من أن أزمة فيروس كورونا هي وليدة أزمة صحية إلا أن لها وقعا أكبر من ذلك، فهي كارثة إنسانية واجتماعية واقتصادية أسفرت عن تغيرات وتحولات شلت معظم الاقتصاديات في العالم.

إن ظهور فيروس كورونا (كوفيد – 19) وانتشاره بين دول العالم كشف الكثير من نقاط الضعف في النظام العالمي، فعلى الرغم من خبرات الدول في إدارة الأزمات إلا أن هذا النظام استطاع عزل الدول وشعوبها عن بعض، لا بل عزل الناس في بيوتها فكان تأثيره كبيرا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على إيرادات المحروقات كانت لها الضربة الموجعة من الجهتين بسبب تراجع الطلب العالمي على المحروقات وانهيار الأسعار العالمية للنفط.

2. الإشكالية:

يمثل الميزان التجاري للدولة أحد الاركان الاساسية لميزان المدفوعات واحد المؤشرات الاقتصادية الهامة للدولة نحو حركة الصادرات والواردات، وكان من الأهمية التعرف على تأثير تداعيات الازمات التي تواجه الميزان التجاري ومنها ازمة جائحة كورونا، لذلك تم طرح الاشكال التالي:

- **كيف كان تأثير جائحة كورونا على الميزان التجاري؟**

وبدورها هذه الإشكالية تتفرع منها جملة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- ما هو مفهوم جائحة كورونا؟ وكيف انتشرت؟
- ما تعريف الميزان التجاري؟ وما هي العوامل المؤثرة فيه؟
- ما سبب الاختلال في الميزان التجاري؟
- هل توجد علاقة بين جائحة كورونا والاختلال في الميزان التجاري الجزائري؟

3. فرضيات الدراسة:

لتسهيل المعالجة والتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية السابقة والتساؤل الرئيسي يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات التي تتمثل في:

- جائحة كورونا جائحة فيروسية واجتاحت كل العالم بحكم التعاملات الاجتماعية والتواصل البشري.
- انتقل فيروس كورونا إلى مختلف دول العالم مما أدى الى شل الحركة التجارية العالمية وانكماش الاقتصاد العالمي.
- الميزان التجاري يمثل القطاع الخارجي للدولة ويتأثر بعدة عوامل والتي تمس التجارة الدولية أبرزها الصادرات والواردات.
- أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بحكم البنية التركيبية الاقتصادية الريعية.

4. مبررات ودوافع الاختيار:

- اثراء المكتبة بهكذا مواضيع.
- طبيعة التخصص.

5. الهدف من الدراسة:

- دراسة أثر جائحة كورونا على حركة الصادرات والواردات بالميزان التجاري لتداركها في أزمات أخرى مستقبلية.
- معرفة أثر معالجة العجز المزمن للميزان التجاري في ظل الاجراءات التحفيزية لتنشيط القطاعات الانتاجية للدولة

6. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة وقيمتها العلمية والعملية إلى محاولة فهم مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني ومدى أهمية الميزان التجاري لاقتصاد البلد.
- تنبع أهمية هذا البحث من خطورة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من خلال دراسة آثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية والميزان التجاري في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة من أجل احتواء الجائحة.

7. حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرت الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني وذلك على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** دولة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** فترة 2019 -2023

8. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو بطلان صحة الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بالجانب النظري، حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بجائحة كورونا والميزان التجاري وعرض أهم الدراسات السابقة ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملي (التطبيقي)، أما فيما يخص الجانب التطبيقي يتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة.

9. صعوبات الدراسة:

يمكننا ذكر بعض من الصعوبات التي واجهتنا خلال العمل على هذه الدراسة:

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر الى آخر، ومن جهة الى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان الى تناقض المعلومات.

9.هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل مخصص للجانب النظري والفصل الثاني مخصص للدراسة التطبيقية.

حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين المبحث الأول خصص للأدبيات النظرية حول جائحة كورونا والميزان التجاري والمبحث الثاني خصص للدراسات السابقة منها العربية والأجنبية وأوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني يتضمن الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تطرقنا فيه الى أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة في المبحث الأول ولأثر الجائحة على الميزان التجاري في المبحث الثاني.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد:

مع ظهور فيروس كوفيد -19 في أواخر عام 2019 في الصين واعتباره وباء عالمي من قبل منظمة الصحة العالمية بدأت بوادر أزمة اقتصادية ومالية عالمية في الظهور. جراء الاختلال الذي أصاب التجارة العالمية والانخفاض القياسي في أسعار النفط، حيث أدى الانتشار الكبير للإصابات والوفيات إلى عزلة الدول واتباعها لسياسات حمائية من خلال غلق المطارات والموانئ والحدود، وفرض قيود على النشاطات التجارية والقطاعات الاقتصادية وعلى حركة الأفراد في الداخل كذلك، وكل هذ الإجراءات أدت إلى تداعيات وأثار سلبية مست الاقتصاد الكلي في كل دول العالم بما فيها الجزائر.

على ضوء ما سبق وقصد التعرف أكثر على جائحة كورونا والميزان التجاري تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم حول جائحة كورونا والميزان التجاري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول جائحة كورونا والميزان التجاري.

يعتبر الميزان التجاري الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في التجارة الدولية في السلع بكل أنواعها والذي ينعكس بشكل مباشر على القيمة الاقتصادية للدولة، وتعتبر جائحة كورونا الطفرة الاقتصادية العالمية والتي بدورها فضحت هشاشة البنى التحتية للبلدان وضرب اقتصاداتها، وعلى هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول عن عموميات حول جائحة كورونا، المطلب الثاني ماهية الميزان التجاري، اما المطلب الأخير فسوف نستعرض فيه أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: عموميات حول جائحة كورونا.

شكلت جائحة كورونا صدمة غير مسبوقة على سلاسل العرض والطلب للسلع الأساسية، مما أدى إلى تعطيل التدفقات التجارية على مستوى العالم.

1- الإطار المفاهيمي:

فيروس كورونا هو فيروس تاجي مكون من الحمض النووي بما لا يجعله كائن حي وينتقل من إنسان إلى انسان عن طريق الرذاذ كما انه يعيش في جسم الإنسان ويتفاعل ويتأقلم معه فيمتص المياه من منطقة الحلق وهذا ما يسبب الجفاف وكثرة شرب المياه تدفع به إلى المعدة فيموت، وقد قام عدد من العلماء في إحدى الجامعات الفرنسية بإجراء بحوث حول مدى موت أو حياة الفيروس مع درجات الحرارة العالية فوجدوا انه يمكن أن يعيش في درجات تصل إلى 30 درجة بل ويتكاثر أيضا ومن أشهر الأمراض التي يسببها هذ الفيروس: [1]

[1] – برقاء سعد جاسم الراشدي، ضحى لعيبي كاظم السدخان، الأبعاد الجيوسياسية لانتشار جائحة كورونا، جامعة ميسان، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثامن عشر، العدد الخامس والثلاثون، حزيران، 2022، ص11.

- يطلق عليها متلازمة الشرق الأوسط التنفسية واختصارا يطلق عليها MERS.
- متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد والمسماة SARS.

وفي السابع من جانفي 2020 تم الإعلان عن حدوث أول إصابة بشرية بمرض فيروس كورونا الناتج عن فيروس كورونا المستجد بالصين.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية بدورها أن "كوفيد-19" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد في 11فيفري 2020، بالإرشادات التي وضعتها سابقا المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[1]

وفي الحادي عشر من مارس أعلنت منظمة الصحة العالمية أن المرض تحول إلى وباء عالمي(Pandemic) ، بعد أن تضاعفت أعداد الإصابات بالفيروس خلال أسبوعين خارج الصين 13 مرة، كما تضاعف عدد البلدان التي وصل إليها الوباء 3 مرات.

2- الإطار التاريخي:

تم التعرف على فيروسات كورونا لأول مرة من قبل مجموعة من علماء الفيروسات (JD Almeida، DM Berry، CH Cunningham، D Hamre، MS Hofstad، L Mallucci، K McIntosh، وDAJ Tyrrell) ، الذين نقلوا نتائجهم في عام 1968 إلى مجلة Nature .

[1] – منظمة الصحة العالمية، تسمية مرض كورونا (COVID-19) والفيروس المسبب له، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidance/naming-the-coronavirus-disease-(covid-2019)-and-the-virus-that-causes-it .

أول فيروسات كورونا تم اكتشافها لإصابة البشر كانت تسمى E 229 وOC43، لكنها تسببت في عدوى خفيفة جدًا، تشبه نزلات البرد، ولم يكن حتى تفشي SARS (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) ثم متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (متلازمة الجهاز التنفسي في الشرق الأوسط أو أنفلونزا الإبل) يقدر أن فيروسات كورونا يمكن أن تسبب عدوى بشرية خطيرة، ويعتقد أن مصدر العدوى بفيروس كورونا يأتي من الخفافيش أو عن طريق قطط الزباد والإبل وقد مر الفيروس بتطورين كبيرين عام 2003 وعام 2012 وهما SARS وMERS. [1]

3- إشكالية المنشأ:

تم تداول الاتهامات بين الولايات المتحدة والصين حول نشأة الفيروس وهل هي نشأة طبيعية بانتقال الفيروس من حيوان إلى إنسان أم أنه فيروسا مصنعا، كما أن الاتهامات امتدت لتشمل إيران التي اعتبرت أن الولايات المتحدة أعلنت عليها حربا بيولوجية. وبعد أن انتشر الفيروس بالصين تعددت الاتهامات الأمريكية بأن لديها أدلة تثبت أن فيروس كورونا الجديد تم تصنيعه بمختبر ووهان بالصين. وقد جاء رد منظمة الصحة العالمية في الثاني من مايو على لسان ميشيل ريان مسؤول الطوارئ في منظمة الصحة العالمية، والذي أكد أن فيروس كورونا الجديد طبيعي المنشأ، وقال: ''نحن متأكدون من أن هذا الفيروس طبيعي المنشأ''، ''استمعت مرارا وتكرارا إلى العديد من العلماء الذين نظروا في تسلسل جينوم الفيروس''، '' ويعتقد العلماء أن الفيروس القاتل انتقل من حيوان إلى البشر، عندما ظهر في الصين أواخر عام 2019، وربما من سوق في ووهان يبيع الحيوانات البرية الغريبة. [2]

[1] – أمجد حمدي، كورونا: شبكة المفاهيم وخرائط الانتشار، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص5.

[2] – المرجع السابق، ص 11.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري.

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وذلك لسماحه بتقييم المبادلات من السلع والخدمات بين البلد وباقي دول العالم ولذلك يطلق عليه أيضا مصطلح "الميزان التجاري الدولي"، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر تناول أهم المفاهيم الأساسية للميزان التجاري.

1- مفهوم الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية.[1]

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل (X-M)، مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات.[2]

2- أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري بدوره إلى قسمين هما: الميزان التجاري السلعي (التجارة المنظورة) والميزان التجاري الخدمي (التجارة غير المنظورة):[3]

2-1- الميزان التجاري السلعي:

[1] – عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص70.

[2] – عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص207..

[3] – سهام مانع، محمد حداد، اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد1، 2018، ص 214.

ويشمل جميع البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) التي تمر عبر الحدود الدولية، ويحسب هذا القسم عن طريق طرح صادرات البلد للسلع الملموسة من وارداته لنفس السلع.

2-2- **الميزان التجاري الخدمي**:

ويشمل جميع أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات :النقل، التأمين، السياحة،...الخ، حيث تُعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج صادرات في حين تسجل الخدمات التي تتحصل عليها الدولة من الخارج في جانب الواردات، ويمثل الفرق بين الإيرادات المتأتية من صادرات الخدمات ومدفوعات الواردات من الخدمات رصيد الميزان التجاري الخدمي.

3- العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري لبلد ما والتي نذكر من بين أهمها ما يلي[1]:

3-1- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية مما ينتج عن ذلك انخفاض صادرات هذا البلد وزيادة وارداته ذلك لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أقل من الأسعار المحلية.

3-2- تغيرات أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلد بهدف الاستثمار مما ينتج عنه زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة محليا.

3-3- سعر الصرف: يؤدي رفع سعر صرف العملة المحلية إلى انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة مما تصبح عليه أسعار الواردات أكثر جاذبية وعليه زيادة الواردات على حساب الصادرات، والعكس عندما يتم تخفيض سعر صرف العملة المحلية.

[1] - المرجع السابق.

3-4- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية[1].

4- أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية[2]:

4-1- **أسباب اقتصادية:** وتتمثل في:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات.
- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

4-2- أسباب غير اقتصادية: والمتمثلة في:

[1] - برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص69.

[2] – دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة– الجزائر، 2015/2014، ص121.

- **عوامل طبيعية**: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث بيئية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
- **التقدم التكنولوجي**: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري.
- **الظروف السياسية**: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.
- **النمو الديمغرافي**: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- **الاضرابات العمالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سنحاول ذكر بعضا من الدراسات التي عملت سابقا والتي تكون لها صلة مع دراستنا هذه وبدورهم درسوا نفس متغيرات الدراسة الحالية، كذلك سوف نحاول التطرق إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية وعرض مختلف النتائج المتوصل إليها، وأيضا نذكر أهم نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسات والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

يحتوي هذا المطلب على دراسات عربية لها صلة بجائحة كورونا والميزان التجاري التي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- دراسة أحمادي البشير، وهزله سمير 2021: [1] تهدف هذه الدراسة الى دراسة وضعية واثر ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا كوفيد- 19 خلال 2019 و 2020، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة. وقد توصلا الى ان الازمة الصحية تبعتها ازمة اقتصادية وتأثير سلبي لميزان المدفوعات تمثل في عجز الميزان بنسبة 57% وتأثيرا سلبيا أيضا في الميزان التجاري.

2- دراسة محمود احد فواز 2021:[2] تهدف هذه الدراسة الى الاهتمام بالأزمات العالمية ومنها ازمة جائحة كورونا على حركة الميزان التجاري المصري والوقف على الاجراءات التحفيزية التي تتخذ في امتصاص التأثيرات الاقتصادية السلبية لتلك الأزمات. وتناول مواضيع هذا البحث اظهار اهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري واثاره الاقتصادية، وبيان تطورات قيم الصادرات والواردات للفترة 2007 حتى 2020 للوقوف على مسار

[1] – أحمادي البشير، هزله سمير، تاثير ازمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2021/2020.

[2] – محمود احمد فواز، التأثير الاقتصادي لأزمة جائحة كورونا على اختلالات الميزان التجاري المصري، مجلة Delta University Scientific، المجلد 4، العدد 1، افريل 2021.

الميزان التجاري في تلك الفترة مع تحديد تداعيات جائحة كورونا على حركة الصادرات والواردات في فترة الأزمة، ثم ينتقل الى توضيح اهم الإجراءات التحفيزية والإصلاحات الهيكلية لقطاع التجارة الخارجية المصري. وقد توصلت اهم النتائج إلى أن هناك تأثير ايجابي لتداعيات أزمة جائحة كورونا على تخفيض عجز الميزان التجاري في الأجل القصير.

3- ورقة بحثية ل الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA:[1] بحثت هذه الورقة عن آثار جائحة كورونا على المنطقة العربية حيث بينت التقديرات الأولية ان المنطقة ستتعرض لخسائر كبيرة وذلك لتباطؤ الاقتصاد العالمي واستمرار الانخفاض الشديد لأسعار النفط فستنخفض صادرات المنطقة والايرادات الجمركية أيضا وذلك لان المجال الطاقوي هو الأكثر تداولا في المنطقة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

يركز هذا المطلب عن بعض الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا مع ذكر أهم النتائج المتوصل إليها:

1- دراسة cyprian amutabi 2024:[2] قامت هذه الدراسة بتقييم تأثير جائحة كوفيد-19 على الميزان التجاري لاقتصادات دول شرق أفريقيا للفترة من مارس 2020 إلى ديسمبر 2022 باستخدام نموذج PMG. علاوة على ذلك، قامت بتقييم التأثير المتباين للوباء على قيمة الواردات والصادرات.

[1] - الأمم المتحدة الاسكوا escwa، آثار جائحة كوفيد-19 استجابة إقليمية طارئة، 2020، https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://archive.unescwa.org/file/110202/download%3Ftoken%3DHpqK_Wyh&ved=2ahUKEwjV9vLl-9GFAxW_SfEDHQ1fC20QFnoECBsQAQ&usg=AOvVaw0ITKAkehX5wg01VlZP-0jp .

[2] - Cyprian Amutabi (2024) The impact of COVID-19 pandemic on trade balance in the East Africa Community region: evidence from a Pooled Mean Group model, Cogent Social Sciences, 10:1, 2312653, DOI: 10.1080/23311886.2024.2312653 To link to this article: https://doi.org/10.1080/23311886.2024.2312653

أولا، كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأمد بين كوفيد-19 والعجز التجاري/الواردات/الصادرات في المنطقة. ثانيا، في حين أن تأثير الجائحة على العجز التجاري كان ضئيلاً على المدى القصير، لقد كانت إيجابية وهامة على المدى الطويل. ويشير هذا إلى أنه على الرغم من تخفيف إجراءات الإغلاق الصارمة، فإن دول المنطقة لا تزال تشعر بآثار الوباء. ثالثا، في حين أدى الوباء إلى زيادة الواردات بشكل كبير على المدى القصير، فإن تأثيره كان ضئيلا على المدى الطويل. وعلى العكس من ذلك، لم يتم العثور على أي تأثير للجائحة على الصادرات. وبالتالي، توصي الدراسة بأنه على الرغم من أن الضوابط والمراقبة المتزايدة الحالية على التجارة لا تزال حتمية، إلا أنه ينبغي التحريض على مثل هذه التدابير بطريقة لا تؤدي إلى تعطيل التدفقات التجارية العادية بشكل مفرط. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج بلدان مجموعة شرق أفريقيا إلى تعزيز سلاسل الإنتاج الخاصة بها لضمان الاعتماد على الذات، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان بقاء التجارة البينية في المنطقة مزدهرة في مثل هذه الأوقات الصعبة.

2- دراسة Ratnadi H. Wicaksana et al,2021: [1] تتناول هذه الورقة الميزان التجاري لإندونيسيا خلال الربع الأول من عام 2020 وتتناول التطورات في القطاعات المهمة. تبحث الدراسة في السياسات التي يجب اتخاذها من أجل بقاء الاقتصاد الإندونيسي بناء على البيانات الكمية والنوعية، حيث شهد الميزان التجاري لإندونيسيا في أفريل 2020 عجزا في أداء الصادرات والواردات لقطاعات النفط والغاز والقطاعات غير النفطية، بعد تسجيل فائض. ويعزى هذا التراجع إلى تراجع أداء صادرات المنتجات المصنعة والوقود المعدني، والذي تأثر بتباطؤ الطلب، وتعطل سلاسل التوريد العالمية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية تماشيا مع تأثير جائحة كوفيد-19. ولمنع انخفاض الميزان التجاري، تحتاج سياسة

[1] - Ratnadi H. Wicaksana et al,2021 , IOP Conference Series: Earth and Environmental Sciience, 716, 012077 to link https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/716/1/012077/pdf .

الحكومة إلى السعي لتحقيق الاستقلال والسيادة في الوفاء باللوجستيات في سياق المرونة الوطنية من خلال تعزيز الصناعة والقدرة الإنتاجية المحلية في مختلف القطاعات الحيوية.

3- ورقة عمل لابحاث السياسات World Bank 2020[1]: تحاكي هذه الدراسة التأثير المحتمل لكوفيد-19 على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة، باستخدام نموذج التوازن العام العالمي القياسي القابل للحساب. وهو يصور الصدمة على أنها نقص استخدام العمالة ورأس المال، وزيادة في تكاليف التجارة الدولية، وانخفاض في خدمات السفر، وإعادة توجيه الطلب بعيدا عن الأنشطة التي تتطلب القرب بين الناس. ويشهد السيناريو الأساسي للجائحة العالمية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة عن المعيار العالمي، و2.5 في المائة للدول النامية، و1.8 في المائة للدول الصناعية. وتقل الانخفاضات بنسبة 4% تقريبا عن المعيار العالمي. وهذه الممارسة توضيحية، لأنها طرحت في وقت أبكر وقريب جدا من بداية الجائحة لكنها تعكس المدى المحتمل للألم الاقتصادي العالمي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية وحاجتها المحتملة إلى المساعدة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يركز هذا المبحث على المقارنة وذكر أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حيث أولا سنتطرق إلى المقارنة مع الدراسات العربية ثم إلى الدراسات الأجنبية.

[1] -world bank , the potential impact of COVID-19 on GDP and trade, 2020, https://documents1.worldbank.org/curated/en/295991586526445673/pdf/The-Potential-Impact-of-COVID-19-on-GDP-and-Trade-A-Preliminary-Assessment.pdf .

جدول رقم 01: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة دراسة أحمادي البشير، وهزله	-نفس النتائج فيما يخص رصيد الميزان التجاري. -اثر الأزمة على الاقتصاد. -نفس الحدود المكانية	-مقال - تتمحور الدراسة على كل ارصدة ميزان المدفوعات بشكل كبير
الدراسة الحالية مع الورقة البحثية ل الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA	تشير الى أهمية المجال الطاقوي وتأثيره المباشر على الصادرات والواردات في المنطقة.	-ورقة بحثية -الحدود المكانية للدراسة: المنطقة العربية
الدراسة الحالية مع دراسة محمود احمد فواز	-نفس موضوع الدراسة. -تقريبا نفس المؤشرات المدروسة.	-مقال. -الحدود المكانية للدراسة: مصر -الحدود الزمانية 2007-2020

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الدراسات المقارنة

ثانيا: المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية

فيما يلي جدول يلخص أهم الفروقات بين الدراسات موضحة في الشكل التالي:

جدول رقم 02: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة cyprian amutabi	-نفس موضوع الدراسة. - دراسة الأثر على الصادرات والواردات.	-مقال. -استعمال نموذج PMG -حدود زمانية **2020-2022**. - الحدود المكانية: دول شرق افريقيا. -اختلاف بعض النتائج.
الدراسة الحالية مع دراسة Ratnadi H. Wicaksana et al	-تشابه في بعض المؤشرات المدروسة -نفس النتائج.	-اختلاف الحدود الزمانية الربع الأول من عام 2020 -اختلاف الحدود المكانية: اندونيسيا. - اختلاف التنوع الاقتصادي.
الدراسة الحالية مع ورقة عمل لابحاث السياسات World Bank 2020	-التشابه في بعض المؤشرات.	-ورقة بحثية. - تدرس الاقتصاد العالمي. - اختلاف المنهج.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى الحديث حول جائحة كورونا (كوفيد -19) والميزان التجاري حيث وضحنا في المبحث الأول عموميات حول الجائحة وماهية الميزان التجاري اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسات السابقة التي تشابه الدراسة الحالية.

وقد توصلنا الى ان ازمة كورونا من خلال نشأتها تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاد الجزائري خاصة في الميزان التجاري وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة.

تمهيد:

تعد جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 أزمة مزدوجة صحية اقتصادية عالمية بامتياز، وبدأت بوادر الأزمة في الظهور جراء الاختلال الذي أصاب التجارة العالمية والانخفاض القياسي في أسعار النفط، وقامت بتعرية الاقتصاد العالمي والنظام المالي والتجارة الدولية وفضحت هشاشة البنى التحتية وسنتطرق في هذا الفصل إلى حالة الجزائر حيث سنبرز تأثيرها على الميزان التجاري، وقد تم تقسيم هذا الفصل:

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني الجزائري.

تأثر الاقتصاد الجزائري بجائحة كورونا ككافة اقتصاديات العالم وسجل عدة مستويات متدنية منها ومرتفعة سنتعرف عليها في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا.

وتمثلت فيما يلي: [1]

اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات للحد من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، بداية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتوفير الأجهزة الضرورية للوقاية من هذا الوباء، مثل الأقنعة والكمامات وأجهزة التنفس، وبالموازات مع ذلك اتخذت إجراءات مالية ونقدية واقتصادية لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

فقد ذكر المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 والذي يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار الفيروس ومكافحته في المادة 17 من الفقرة الثانية أن: كل شخص ينتهك تدابير الحجر الصحي وقواعد التباعد والوقاية وأحكام هذا المرسوم يقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري، وأن كل من يخالف الحجر المنزلي يكون محل متابعة قضائية عقوبتها ما بين 3000 دج إلى 6000 دج أو بالحبس لمدة ثلاثة أيام فضلا عن حجز المركبات أو الدراجات بالمحشر.

كما ذكر المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد - (19) ومكافحته ما يلي:

[1] – وردة شيبان، سامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية–، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022، ص593.

- وضع تدابير التباعد الاجتماعي، حيث ورد في المادة الأولى من هذا المرسوم: تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته من خلال الحد من الاحتكاك الجسدي بين الموظفين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.
- كما جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم أنه يجب أن تطبق التدابير موضوع هذا المرسوم على مستوى كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما، ويمكن عند الاقتضاء رفع هذه التدابير أو تمديدها حسب نفس الشكل.
- تعليق نشاطات نقل الأشخاص، وهذا ما ورد في المادة الثالثة من نفس المرسوم والمتعلقة بالخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات، ونقل المسافرين بالسكك الحديدية والنقل بالمصاعد الهوائية والنقل الجماعي بسيارات الأجرة.

أما على المستوى الاقتصادي فإن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الوباء فتمثلت فيما يلي[1]:

- التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.
- التخفيف من نفقات ميزانية التسيير بـ 30% دون المس بأعباء الرواتب.
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار سنويا.
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها. الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم آليات مكافحة انتشار وباء كورونا والأمراض الوبائية بصفة عامة.

[1] – نفس المرجع.

- الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المتعلقة بقطاع التربية.
- التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوباء.
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيف من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف.
- كما كان لانتشار فيروس كورونا تأثير على الأنشطة التجارية، حيث تم إصدار أمر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية المخابز والملابن والبقالات ومحلات الخضر والفواكه، وأي مخالف لهذا الإجراء ستسحب منه رخصته.

المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية الجزائرية خلال الجائحة.

- في تقرير البنك الدولي لخريف 2020 قدم لمحة عامة حول التطورات لتلك السنة على مستوى الاقتصاد الكلي في الجزائر والتوقعات الاقتصادية على المدى القصير للبلاد حيث في عام 2019، تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للعام الخامس على التوالي وسط التعبئة الاجتماعية المطولة والتحول السياسي، مما أضعف ثقة المستهلك، الشركات والإنفاق. وعلى المستوى القطاعي، استمر التدهور الهيكلي لصناعة الهيدروكربونات، مع تراجع الصناعة بنسبة 4.9%، بينما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة متواضعة 2.4% بالقيمة الحقيقية. توقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشا حقيقيا كبيرا في إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 نتيجة للصدمات المزدوجة لتدابير الاحتواء وانخفاض عائدات تصدير الهيدروكربونات الناجم عن وباء كوفيد-19. وفي ظل تلك الخلفية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن إصلاحات هيكلية بعيدة المدى للانتقال نحو نموذج التنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص، مع الحفاظ على الدعم للفئات الأكثر

ضعفا من السكان. وسيعتمد نجاحها على مدى حسم برامج الإصلاح، وعلى قوة استجابة القطاع الخاص، وعلى قدرة السلطات على استعادة التوازن الاقتصادي بشكل متزامن[1].

حيث رأت الحكومة من الضروري إيلاء اهتمام خاص للأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية أثناء مرحلة التعافي من الأزمة بعد أن تضررت على نحو غير متناسب من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا. لقد أوضحت الأثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا خلال سنة 2020 أن هناك ضرورة ملحة لإصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر ليكون نظاما عادلا ومنصفا للجميع[2].

- تميزت الوضعية الاقتصادية الكلية للجزائر خلال سنة 2022 بالقوة مع تحسن شامل للمؤشرات المالية الكلية بالرغم من التقلبات الجيوسياسية العالمية، وفق ما أكده بنك الجزائر في تقريره لسنة 2022 وهي السنة التي كرست فيها البلاد تحسن نموها بعد فترة الوباء (كوفيد-19)، بتسجيل نسبة 3.2 بالمائة، مدفوعا بالأساس بالقطاعات خارج المحروقات. وجاء في التقرير أنه و"بشكل عام فقد سجل الاقتصاد الجزائري نتائج جيدة في سنة 2022 بعد أن أظهر مرونة كبيرة أمام موجات فيروس كورونا وآثارها ما مكن الجزائر من تعزيز ميزانها التجاري لا سيما الصادرات خارج المحروقات وتحقيق زيادة في احتياطات الصرف في ظرف يعرف انخفاضا كبيرا للدين الخارجي، لافتا إلى أنه ومع ذلك لا يزال استمرار الضغوطات التضخمية لا سيما تلك الناشئة عن الواردات يشكل تحديا رئيسيا على المدى القصير والمتوسط. وعرف النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 نموا ايجابيا في الناتج الداخلي الخام إلى 3.2 بالمائة (بقيمة وصلت 276888 مليار دج) وهذا بعد تراجع ب 5.1 بالمائة في 2020 على اثر الصدمة الناتجة عن وباء كوفيد-19 ثم انتعاش ب 3.4

[1] – البنك الدولي، المرصد الإقتصادي الجزائري — خريف 2020: تجاوز جائحة كوفيد-19، تفعيل الإصلاحات الهيكلية، متاح على:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms

[2] – البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للجزائر (ربيع 2021): تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري، متاح على:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor-spring-2021-accelerating-reforms-to-protect-the-algerian-economy

بالمائة سنة 2021. ويعكس هذا الآداء ديناميكية النشاط الاقتصادي بالجزائر حيث انتقل حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2.3 بالمائة في 2021 إلى 4.3 خلال سنة 2022 فيما تراجعت نسبة نمو قطاع المحروقات ب 0.6بالمائة في 2022 بعد نمو قوي سجل السنة التي سبقتها ب 10.5 بالمائة. وعرف القطاع الفلاحي في هذا الصدد نموا ب 5.8بالمائة و نموا شبه مستقر من حيث الحجم لقطاع الصناعة عند 5.2 بالمائة في 2022 فيما سجلت الخدمات المسوقة نموا ب 5.5بالمائة خلال السنة التي سبقتها (مقابل 4.9 بالمائة في 2021) بينما نمت الخدمات غير المسوقة ب 2.8 بالمائة في 2022 مقابل 1.5 بالمائة في 2021. من جانب آخر، ارتفع إجمالي رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2022 مسجلا فائضا بـ 18,47 مليار دولار مقابل عجز قدره 1.48مليار دولار السنة التي قبلها بحسب بيانات بنك الجزائر التي أبرزت "قوة" الوضع الخارجي العام مع ارتفاع مستوى احتياطات النقد الأجنبي منتقلة من 45.30 مليار دولار إلى 60.99مليار دولار في نهاية 2022 في سياق يشهد انخفاضا للدين الخارجي.[1]

- واستنادا للتقرير الذي يستعرض تطور نشاطات الاعوان الاقتصاديين في البلاد خلال سنة 2022، سمحت السياسة النقدية التي نفذها بنك الجزائر بالعودة التدريجية للوضع الطبيعي لا سيما من خلال رفع تدابير التخفيف الاحترازية الاستثنائية المعتمدة في مارس 2020 في سياق الازمة الصحية كوفيد-19. ومع ذلك، واصل بنك الجزائر عملية دعم تمويل الاقتصاد من خلال الحفاظ على معدل الاحتياطي الالزامي عند 2 بالمائة وسعر الفائدة المطبق على عمليات اعادة التمويل الرئيسية عند 3 بالمائة سنة 2022 في سياق ارتفاع السيولة النقدية بعد البرنامج الخاص لإعادة التمويل

[1] – خ د و أ ج ، تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية، جريدة الخبر، 25 نوفمبر 2023 ، https://www.elkhabar.com/press/article/236891/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

المسدد مسبقا بمبلغ 2100 مليار دج الذي شرع فيه في يوليو 2021 الى غاية يونيو 2022. في هذا الصدد، قدر مبلغ البرنامج الخاص لإعادة التمويل المسدد مسبقا ب 463,39 مليار دج اي 22 بالمائة من البرنامج وفق ما لفت اليه التقرير، مؤكدا أن عودة السياسة النقدية الى الوضع الطبيعي في أكتوبر 2022 مكن من تنفيذ عملية استرجاع ثنائي للسيولة المستهدفة بقيمة 300 مليار دج لامتصاص مصدر السيولة التضخمية المحتملة. ويتعلق الأمر وفق ذات المصدر بإجراء تكميلي ل "تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين نهاية يوليو ونهاية سبتمبر 2022 والذي ارتفع بنسبة 4,1 بالمائة مقابل الدولار الامريكي و7 بالمائة مقابل الاورو مما مكن من خفض جزء من التضخم المستورد على المدى القصير الذي كانت مساهمته في التضخم الكلي أكثر من 70 بالمائة سنة 2021 و61,7 بالمائة سنة 2022".

وخلال سنة 2022 ارتفعت القروض الموجهة للاقتصاد ب 3,3 بالمائة الى 10115,24 مليار دج مقابل انخفاض قدره 12,4 بالمائة في 2021 يضيف البنك المركزي، مشيرا الى انه و "من حيث الصلابة المالية ظلت غالبية المؤشرات مريحة نتيجة السياسات العمومية المعتمدة لدعم الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. وقد مكنت هذه السياسات المصارف من اظهار مرونة كبيرة و ملاءة مدعمة بشكل كبير[1]

- الاقتصاد الجزائري بين 2019 و2023

حيث عرف عدة تقلبات سنتطرق الى ابرزها: [2]

حدد رئيس الجمهورية في العام الأول من عهدته، الإطار المرجعي للنموذج الاقتصادي الجديد، راسما معالم خطة الانتعاش الاقتصادي، انطلاقا من "إتاحة الفرص للجميع" و"تعزيز سمو القانون وتكافؤ الفرص، والتشاركية في رسم السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات، ورفع مستوى وكفاءة التعليم".

[1] – وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر حافظت على وضعية إقتصادية كلية قوية في 2022 متاح على: https://www.aps.dz/ar/

[2] – رابح هوادف، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية، متاح على: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

وقام النموذج الاقتصادي الجديد على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني".

وجرى ضبط الرهان الأكبر في تفعيل مليون مؤسسة مصغرة، بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة، مع تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، وابتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصل بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الابتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

وجرى إقرار تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا، وجرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة "رفعا لطاقات التصدير، وتعويضا عن أي نقص من عائدات المحروقات، وحفاظا على حق الأجيال الصاعدة في هذه الثروة".

وركز النموذج ذاته على بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محددا آجالا واضحة الأهداف من خلال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي التابع لها، قصد إعادة بعثه وفصله تماما عن الخزينة العمومية كممول أساسي.

واهتم النموذج الاقتصادي لرئيس الجمهورية بترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم المؤسسات الصغيرة، وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم وترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة. وإضافة إلى ما تقدم، جرى تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي.

واهتم النموذج الاقتصادي بالتفاصيل المرجعية التالية: [1]

- مراجعة قواعد الدفاع التجاري من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية "المجحفة في حق البلاد" و"إعادة توجيه" الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، والذي تعزز باستحداث وكالة التعاون والتنمية التي "ستمكن من تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الدولية، وخاصة الإفريقية، وجلب الاستثمارات الأجنبية والترويج للسوق الجزائرية".
- تجسيد خطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة لإزالة حالات "انسداد" استمرت طويلاً، وهذه الخطة ستحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة.
- ضبط آجال تنفيذ مخطط الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الجديد حسب الأولويات والتكلفة اللازمة والأثر والمكاسب والمخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه وذلك عن طريق "اتخاذ تدابير عاجلة ذات آثار فورية".
- تنفيذ خطة الإنعاش وفق رزنامة زمنية تمتد على المدى القصير (نهاية سنة 2021)، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.
- استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف وترقية نسيج المؤسسات الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما الحاضنات وتثمين القدرات البشرية المبدعة والمبتكرة بما في ذلك المتواجدة بالخارج.
- التحضير للتحول الهيكلي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إصلاحات واستراتيجيات التنمية على المدى المتوسط، إلى تنفيذ واستكمال عمليات الانتقال اللازمة.
- مراجعة قاعدة 49/51 وإلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة، مع إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية وإلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD / CKD.

[1] نفس المرجع.

- إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة الإدارة الضريبية، مما سيسمح بمكافحة الاحتيال الضريبي بشكل فعال.
- معالجة مسألة العقار الصناعي التي ظلت تشكل أحد أهم القيود التي يواجهها المستثمرون، بهدف ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي.

الناتج المحلي يقفز إلى 245 مليار دولار[1]

- أعلن رئيس الجمهورية عن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة التي ستوضع على مستوى رئاسة الجمهورية، والتي ستقوم بهذا الدور الهام، مبرزا أن رقمنة الاقتصاد بشكل كامل تسمح بتوفير جميع المعطيات الضرورية لاتخاذ القرار.
- ولدى تطرقه إلى أهمية تنظيم الاقتصاد الجزائري، سجل رئيس الجمهورية أن الاعتماد على الرقمنة سيمنح نظرة أكثر دقة على إمكانيات الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن الجزائر لم ترد التصريح بأكثر من 225 مليار دولار كرقم رسمي للناتج المحلي الخام لسنة 2022، في حين أنه قد يتراوح في الواقع بين 240 أو 245 مليار دولار.
- إلى ذلك، أكد رئيس الجمهورية أن غالبية التزاماته الـ 54 أمام الشعب الجزائري تجسدت على أرض الواقع، ويجري تنفيذ ما تبقى من هذه الالتزامات في إطار بناء الجزائر الجديدة، تعزيزا لقوة الدولة للدفاع عن المواطن ومصالحه.
- وحرص رئيس الجمهورية على إبراز الأشواط الكبيرة التي قطعتها الجزائر الجديدة في مختلف القطاعات، رغم بعض الانتقادات غير المؤسسة والمحاولات اليائسة للعودة إلى الماضي و"تلك فترة لن تعود أبدا"، مشددا على أن "الدولة أصبحت قوية للدفاع عن المواطن ومصالحه وليس للتسلط عليه".

[1] – نفس المرجع.

صعود احتياطي الصرف الأجنبي [1]

- ارتفعت احتياطات الصرف الأجنبي للجزائر إلى 73 مليار دولار بنهاية عام 2023، صعودا من 61 مليارا في ديسمبر 2022، ثم 66 مليار دولار في مارس 2023، مع إمكانية بلوغ احتياطي الصرف الإجمالي، باحتساب الذهب، مستوى الـ 85 مليار دولار في أواخر سنة 2023.[2]
- وبلغت نسبة النمو عام 2023، حدود 5.3 بالمائة مقابل 4.7 بالمائة عام 2022، في وقت يتوقع أن يسجل الميزان التجاري فائضا بنحو 11.3 مليار دولار في 2023، بصادرات إجمالية تقدر بـ 52.8 مليار دولار، وواردات عند 41.5 مليار دولار.[3]
- من جهته، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 224 مليار دولار سنة 2023، وأتى ذلك مدفوعا بتسارع النمو خارج المحروقات بـ 4.9 بالمائة سنة 2023، مقابل 4.3 بالمائة سنة 2022. [4]
- واللافت، أنه لم يعد للدين الخارجي وجود في المشهد الاقتصادي الجزائري، فرغم ارتفاع أسعار الواردات، تم السيطرة على التضخم الذي بلغ 9.5 بالمائة حتى جويلية 2023، وسط توقعات بتراجعه إلى 7.5 بالمائة نهاية عام 2023.[5]

[1] - رابح هوادف، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية، متاح على: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

[2] - نفس المرجع.

[3] - رابح هوادف، ملتيميديا الإذاعة الجزائرية، متاح على: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

[4] - نفس المرجع.

[5] - نفس المرجع.

المبحث الثاني: تأثر الميزان التجاري الجزائري بجائحة كورونا.

يأخذ رصيد الميزان التجاري في الجزائر اهتماما كبيرا لكونه عنصر فعال في تحقيق الإيرادات للخزينة وبالتالي النمو الاقتصادي على مختلف الأصعدة والمجالات، وفي هذا المبحث سندرس أبرز العوامل المؤثرة عليه وأثر جائحة كورونا على مختلف بنوده.

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على بعض العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

1- سعر برميل النفط:

فيما يتعلق بالجزائر يشكل قطاع النفط أكثر من 90% من حجم التجارة الخارجية للجزائر و30% من الناتج المحلي و60% من إيرادات الخزينة العمومية، والاختلال في أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر في حجم مداخيل الصادرات وبالتالي في الميزان التجاري فارتفاع الأسعار يسمح بارتفاع قيمة الصادرات ما يسمح لها بتغطية الواردات وتحقيق فوائض والعكس عند تراجع الأسعار.

تأثر سوق النفط بشكل حاد اثر تفشي جائحة كورونا وكان ذلك نتيجة فرض القيود على حركة الطيران بشكل شبه كلي بين دول العالم، زيادة الى الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس في معظم الدول.

الشكل 01: تطور أسعار النفط من افريل 2018 الى ماي 2024

المصدر: الرسم البياني المتدفق – عقود نفط برنت متاح على:

https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-streaming-chart

الشكل 02: انتاج النفط الخام من اواخر سنة 2019 الى بداية سنة 2024

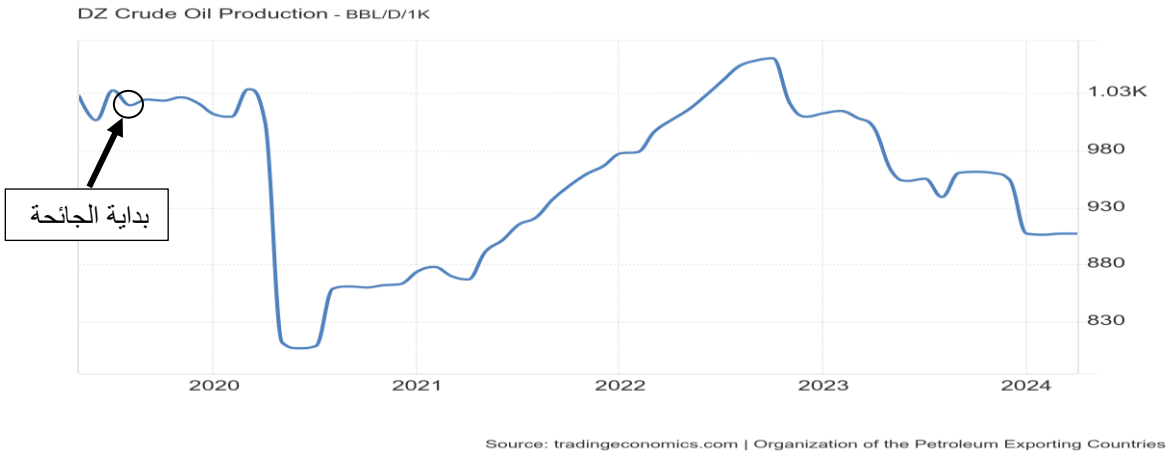

المصدر: economic trading، الجزائر- انتاج النفط الخام، متاح على

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/crude-oil-production

من الشكلين أعلاه نلاحظ بداية التذبذب في انتاج النفط منذ بداية الجائحة حتى لشهر مارس 2020 ليحدث السقوط الحر في انتاج النفط حدث تزامنا مع انخفاض أسعاره وكان ذلك نتيجة لانكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط واستجابة لقرار الأوبك+ لخفض الإنتاج، ليعود الارتفاع تدريجيا تزامنا مع ارتفاع اسعاره ليبلغ ذروته في أواخر 2022 ويندرج ذلك ضمن الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة لتوازن الحسابات.

الشكل 03: العلاقة بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري.

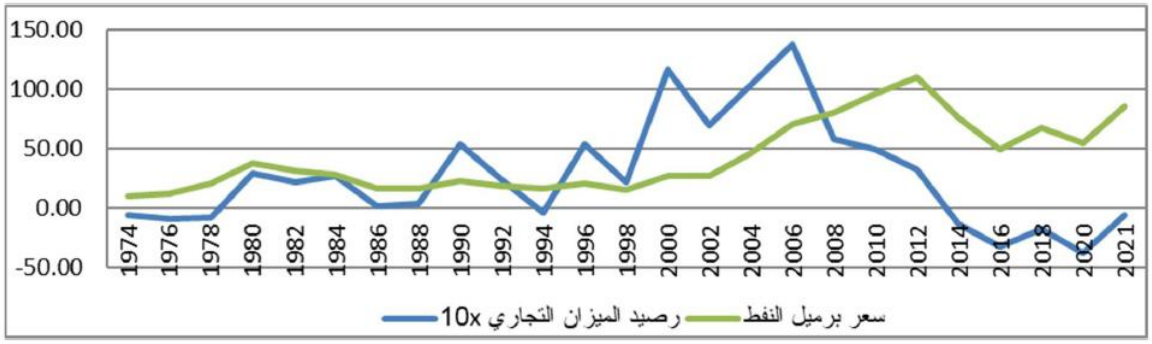

المصدر: مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، تحليل أسباب العجز في المميزان التجاري، دراسات اقتصادية، المجلد 17 العدد 2، ص 367.

من الشكل يظهر جليا أن كل صدمة سعرية لأسعار النفط يتبعها فترة عجز أو تراجع في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري على غرار صدمتي 1986 و2014 ولا يتوقف الأمر عند الميزان التجاري فالتأثر يمتد وتبعاته تعم الاقتصاد ككل وكنتيجة للإجراءات المتخذة للتحكم في التبعات الاقتصادية تتأثر الظروف الاجتماعية للمواطنين، ترتفع البطالة ويتراجع المستوى المعيشي للأفراد[1].

2- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي:

توجد علاقة متبادلة بين حالة الميزان التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فمثلا تحقيق فائض في الميزان التجاري يزيد من دخل الدولة ويسمح لها بتوفير العملة الأجنبية التي يمكن استخدامها في شراء السلع الرأسمالية التي تزيد من

[1] – مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، تحليل أسباب العجز في المميزان التجاري، دراسات اقتصادية، المجلد 17 العدد 2، ص 368.

قدرتها الإنتاجية على معدل النمو الاقتصادي للدولة وهو الأمر الذي ينعكس إيجابا، ويحدث العكس في حالة تحقيق عجز في الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر سلبا على معدل النمو ويحد من قدرة الدولة الإنتاجية.[1]

الجدول 03: جدول يوضح معدل نمو الناتج المحلي من سنة 2017 الى سنة 2023

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الاجمالي	**1,5**	**1,4**	**0,9**	**-5,0**	**3,8**	**3,6**	**4,1**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz

الشكل 04: رسم بياني يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2017 الى سنة 2023

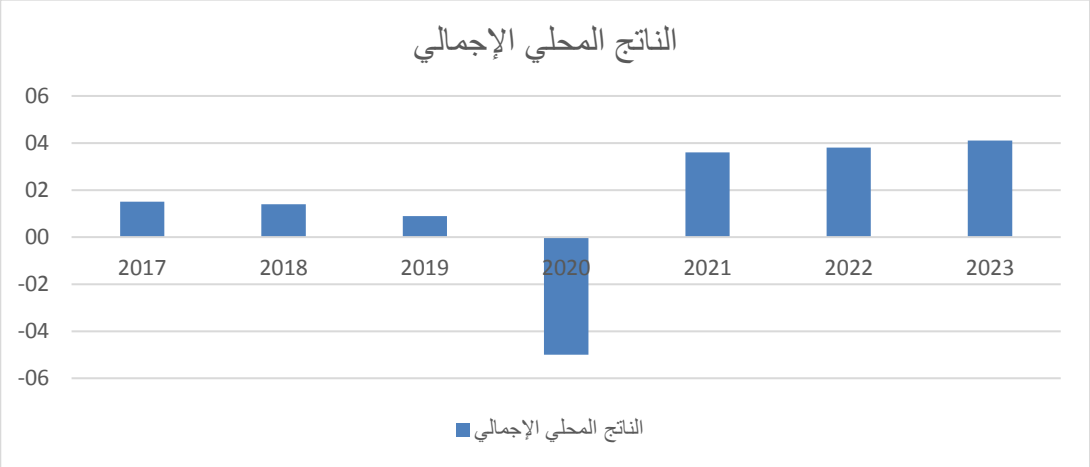

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

[1] – نفس المرجع، ص 362.

الشكل 05: رسم بياني يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي لكل ثلاثيات السنوات من 2019 الى سنة 2023

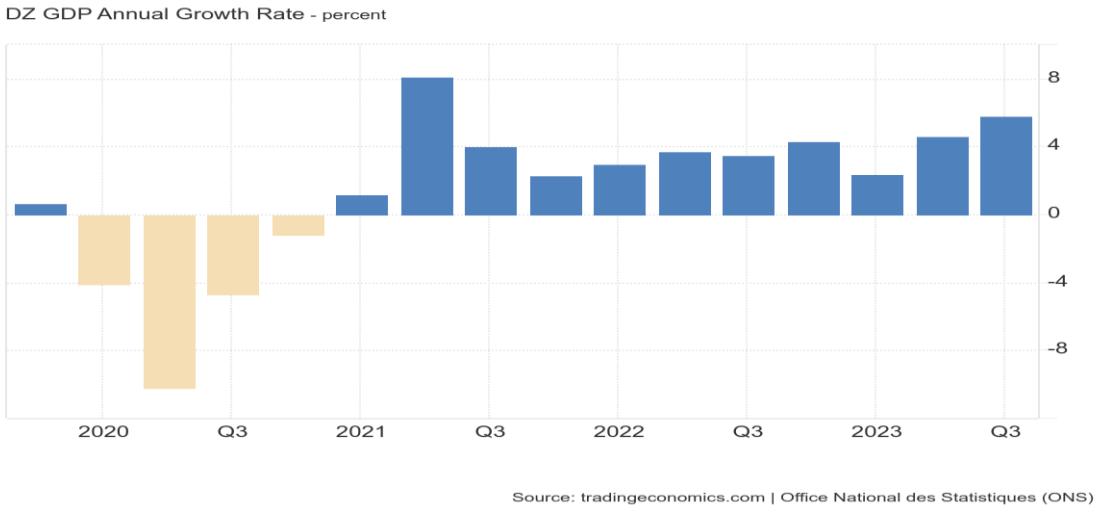

المصدر: المصدر: economic trading، الجزائر- معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، متاح على . https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

من خلال الجدول والشكلين أعلاه نلاحظ ان معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2018 و2019 سجل 1.4 و0.9 على التوالي في حين انهياره سنة 2020 بقيمة -5 وذلك تزامنا مع فترة الجائحة وهذا يعود الى التدابير الوقائية المتخذة من طرف الحكومة ومن طرف العالم حيث أصاب الاقتصاد العالمي شلل شبه تام لاحتواء الجائحة حيث تقلص حجم المبادلات التجارية بشكل كبير وأيضا انهيار أسعار البترول وتخفيض انتاجه استجابة لمنظمة أوبك + فكل هذه الاحداث كان لها تاثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاعتماد الجزائر في اقتصادها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وخلال السنوات 2021 و2022 و2023 شهدنا انتعاشا في الناتج بقيمة 3.8 و3.6 و4.1 على التوالي وذلك يعود لعودة ارتفاع أسعار النفط سنة 2021 بنسبة 0.94% ولسياسة الحكومة المنتهجة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع الصادرات وترشيد الواردات والاستغلال الأمثل لكافة القطاعات الإنتاجية.

3- التضخم:

نظريا يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وهذا يعني زيادة في قيمة الواردات، ومن المفترض بالمقابل زيادة الصادرات نظرا للميزة السعرية التي تكتسبها، غير أن صادرات الدول النامية لا تتمتع بالمرونة المطلوبة ولا تستجيب بشكل كبير لهذه الفرضية كون معظمها من المواد الأولية، كما أن أسعارها تحدد عالميا، وكنتيجة لزيادة قيمة المستوردات مع بقاء قيمة الصادرات ثابتة تقريبا يحدث عجز في الميزان التجاري، ولابد من الإشارة إلى أن سياسة التثبيت الإداري لسعر الصرف التي تتبع في الدول النامية يحد بشكل كبير عمل هذه النظرية[1]

الشكل 06: معدل التضخم في الجزائر لسنوات 2019 الى 2024

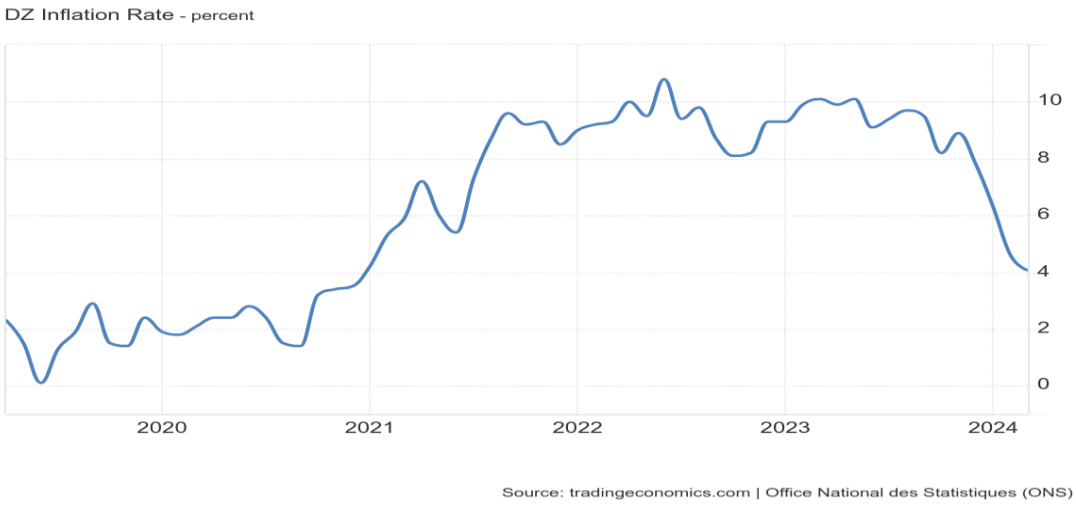

المصدر: economic trading، الجزائر- معدل التضخم، متاح على:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

[1] – مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، تحليل أسباب العجز في المميزان التجاري، دراسات اقتصادية، المجلد 17 العدد 2، ص 365.

من الشكل أعلاه نلاحظ تسارع معدل التضخم من سبتمبر 2020 الى افريل 2021 من 1.4% الى 7.2% على التوالي وتعزى هذه الديناميكية بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مجموعتي "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" و "النظافة الصحية" وفقدان قيمة الدينار الجزائري مقابل عدة عملات ليبلغ ذروته في جوان 2022 بمعدل 10.8% ليبدأ في التراجع تدريجيا نتيجة الانخفاض الطفيف في أسعار المنتجات والمنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات الغذائية الصناعية.

4- سعر الصرف:

يؤثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال تأثيره المزدوج سواء على الصادرات أو الواردات فمن ناحية الصادرات يؤدي تخفيض سعر صرف عملة دولة ما مقابل أسعار صرف العملات الأخرى إلى زيادة القدرة التنافسية لسلع هذا البلد فتنخفض أسعارها مقارنة مع أسعار السلع نفسها في الأسواق الأجنبية، وهو ما يزيد الطلب على منتجات هذه الدولة نتيجة لانخفاض أسعارها، أما من ناحية الواردات فيؤدي تخفيض قيمة العملة بنسبة معينة إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية لهذا البلد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه الواردات باعتبارها أصبحت أغلى نسبيا بنظر المستهلك.[1]

في سياق دولي متميز بالجائحة الصحية القوية التي هزت الظرف الاقتصادي، وتواصل آثار انخفاض أسعار النفط والارتفاع الدائم لقيمة العملة الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة 2020، تبين أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مربوط جدا بهذه التغييرات والعملة الوطنية فقدت من قيمتها مقابل هاتان العملتان الاساسيتان. وبين نهاية 2019 ونهاية 2020، انخفض الدولار الأمريكي مقابل الأورو وكذلك مقابل عملات أغلبية الدول الشركاء التجاريين

[1] رحالي بلقاسم، أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول على رصيد الميزان التجاري للجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2020 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 22.

للجزائر. ونظرا لدوره كمتغير محوري في سياسة تعديل الاقتصاد الكلي، يجدر بأن يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات على الإنتاج وعلى الأسعار.[1]

يحتاج السياق المحلي والدولي المتميز بتزايد الشكوك الراجعة الى الصدمة الخارجية والجائحة الصحية الخطيرة الى تسخير كل وسائل السياسة الاقتصادية. ولمواجهة الاختلالات الاقتصادية، أصبحت مجهودات السلطات العامة في توحيد المالية العامة أكثر من ضرورية بالإضافة إلى هذا، باستثناء قدرة تنافسية الصادرات، لن يكفي سعر الصرف لوحده لتعديل الاختلالات في ظل ظروف الجائحة. فوجب التذكير بأن الهدف الرئيسي الواجب بلوغه، هو تنويع الاقتصاد الوطني، الذي من شأنه أن يشكل بديل لتخفيض العملة، مع ضمان العرض الداخلي اللازم للحدّ من الاحتياجات من الواردات[2].

الشكل 07: تطورات الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 2019/12/01 الى 2023/12/01.

المصدر: economic trading، الجزائر- العملة، متاح على:

. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/currency

[1] - التقرير السنوي 2020، بنك الجزائر، ص62، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf

[2] - نفس المرجع، ص 64.

على الرغم من السياق الدولي الأكثر ملاءمة، والذي تميز بارتفاع أسعار النفط واستئناف النشاط الاقتصادي الوطني والدولي، الذي تأثر بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري في عام 2021 يتسارع مقابل الدولار الأمريكي واليورو، مما يعكس بشكل رئيسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو. وفي المتوسط السنوي، انخفض الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2021 بنسبة 6.1٪ مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة 9.3٪ مقابل 1 يورو مقارنة بانخفاضات قدرها 5.9٪ و7.7٪ على التوالي في عام 2020. [1]

الشكل 08: التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري لسنة 2021

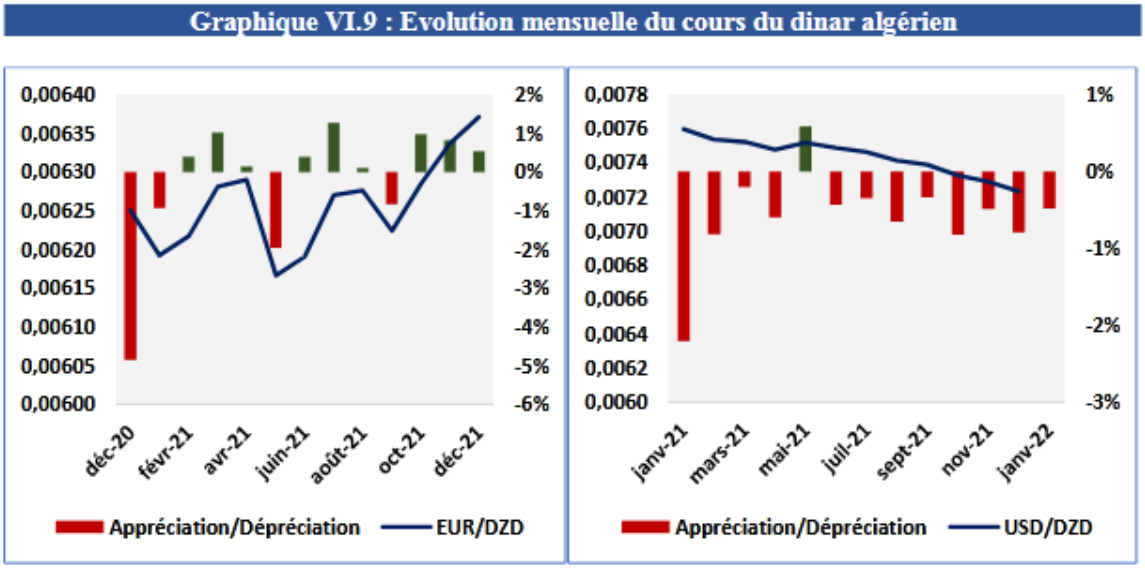

المصدر: التقرير السنوي لعام 2021 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

من ناحية أخرى، وبعد انخفاض قيمته في جانفي 2021 بنسبة 0.9%، شهد الدينار الجزائري مقابل اليورو عدة فترات من الارتفاع الطفيف الذي توقف بسبب الانخفاضات في ماي (-2.0%) وسبتمبر -0.8%. على المستوى

[1] – التقرير السنوي لعام 2021 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، ص93، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz

الشهري، ارتفع الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 1.9% بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2021. ومع ذلك، ولم تتمكن هذه الارتفاعات من الوصول بمستوى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو إلى مستويات أقل من تلك المسجلة في عام 2020. إن السياق الاقتصادي الدولي، الذي اتسم بشكوك قوية واستمرار العجز المزدوج الذي كان يميز الاقتصاد الوطني، تطلب استخدام جميع أدوات السياسة الاقتصادية. وبالفعل فإن سعر الصرف الذي يلعب دورا هاما في التعافي من الاختلالات من خلال العمل على ميزان المدفوعات، وعلى الإنتاج وعلى الأسعار لتتماشى مع قيمتها التوازنية. تميزت سنة 2021 بالتضخم المحلي أعلى بشكل متزايد من تلك المسجلة في البلدان الشريكة، وهذه الفجوة مقترنة بفقدان قيمة الدينار الجزائري مقابل عدة عملات، جعلت سعر الصرف الفعلي الحقيقي أقرب الى مستوى توازنه، ويجب بذل الجهود من جانب الحكومة لتوحيد المالية العامة للتعامل مع الاختلالات في الاقتصاد الكلي.[1]

الشكل09 : التطور الشهري لمتوسط سعر صرف الدينار الجزائري لسنة 2021

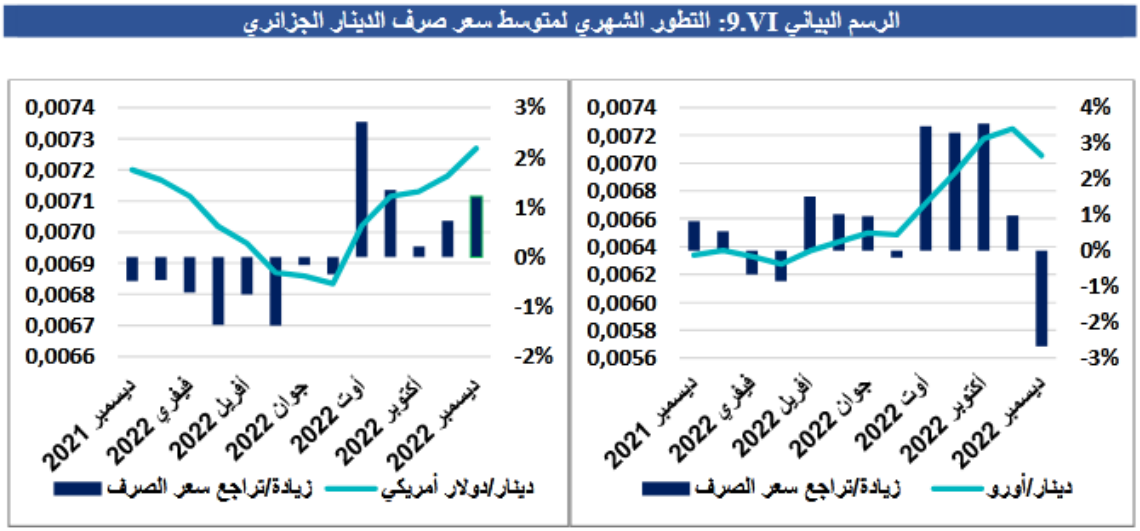

المصدر: التقرير السنوي لعام 2022 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر متاح على:

https://www.bank-of-algeria.dz

[1] – نفس المرجع.

في مثل هذه البيئة وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط والنشاط الاقتصادي المحلي والدولي، عكست وتيرة الدينار الجزائري في 2022 بشكل أساسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو. في المتوسط السنوي، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2022 بنسبة 4.9% مقابل الدولار الأمريكي لكنه ارتفع بنسبة 6.8% مقابل اليورو مقابل انخفاضات بنسبة 6.1% و9.3% على التوالي في عام2021. وعلى المستوى المحلي، ميز التحسن في رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري الوضعية الاقتصادية عام 2022. كونها مرتبطة بالأساسيات التي تحدد مستوى سعر الصرف التوازني، أسفر تطور هذان المتغيران بالإضافة الى عوامل أخرى فارقا موجبا بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وقيمته التوازنية. هذا التعزيز في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ترك مجال لبنك الجزائر للتدخل على مستوى سوق الصرف واستعمال سعر الصرف كأداة لمواجهة المنحى الذي يأخذه التضخم في الأشهر الأخيرة.[1]

[1] - التقرير السنوي لعام 2022 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، بنك الجزائر ص93 متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري

الشكل10 : تطورات بنود الميزان التجاري (2018– 2022)

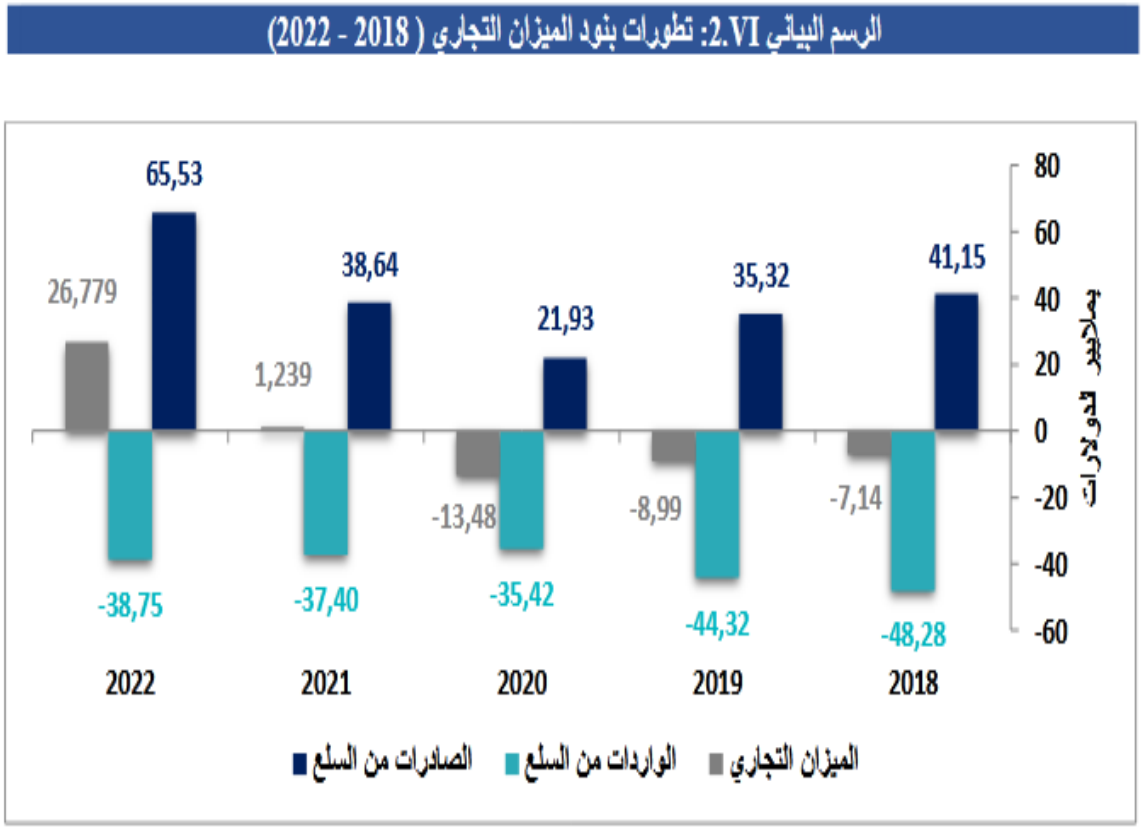

المصدر: التقرير السنوي 2022، بنك الجزائر، ص 86، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

الجدول 04: جدول يظهر رصيد الميزان التجاري للسنوات الخمس السابقة

1.4 ميزان المدفوعات

(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2019	2020	2021	2022	المداسي الأول 2022	الثلاثي الرابع 2022	المداسي الثاني 2022	الثلاثي الأول 2023	الثلاثي الثاني 2023	المداسي الأول 2023	الثلاثي الثالث 2023
الرصيد الجاري الخارجي	-16,95	-18,71	-4,51	19,45	7,04	6,01	12,41	2,54	0,91	3,45	2,23
الميزان التجاري	-9,32	-13,62	1,17	26,85	10,64	7,80	16,21	3,81	2,34	6,15	3,79
الصادرات	35,31	21,93	38,64	65,72	30,31	17,81	35,41	13,87	13,03	26,90	14,37
المحروقات	33,24	20,02	34,06	59,74	27,09	16,30	32,65	12,53	11,86	24,40	13,04
صادرات أخرى	2,07	1,91	4,58	5,98	3,21	1,50	2,77	1,33	1,17	2,50	1,34
الواردات	-44,63	-35,55	-37,47	-38,87	-19,67	-10,01	-19,20	-10,05	-10,69	-20,75	-10,58

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث 2023، ص15، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/02/Bulletin-n%C2%B064-Arabe.pdf

في 2019 و2020 وعلى الرغم من انخفاض الواردات، أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة إلى اتساع عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

- يعود عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ 2014 إلى حد كبير، إلى المستوى المنخفض نسبيا لأسعار البترول وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للغاية للواردات التي زادت بأكثر من

40% بين سنتي 2010 و2014. انخفض متوسط سعر برميل النفط الخام ليصل 64,44 دولار أمريكي في سنة 2019 و42,08 دولارًا في سنة 2020، وهو ما يعادل انخفاضا قدره (-9.6%) في سنة 2019 مقارنة بمستواه في سنة 2018، و (-34.7%) في سنة 2020 مقارنة بمتوسط سعر البترول في سنة 2019. أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط، إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة بالطن المكافئ للنفط في سنة 2020 (-10.85%) إلى انخفاض الصادرات من المحروقات من 33,24 مليار دولار أمريكي في سنة 2019 إلى 20,02 مليار دولار أمريكي في سنة 2020، أي تراجع قدره 13,23 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات، والتي تبقى منخفضة وقليلة التنوع كمثل نظام الإنتاج، فقد انخفضت بشكل طفيف إلى 1,91 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 بعد أن تجاوزت للمرة الأولى حاجز المليارين دولار أمريكي في سنتي 2018 و 2019 (2,22 و 2,07) مليار دولار أمريكي على التوالي.[1]

- وفي ظل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي (الدين الخارجي)، تم تمويل هذا العجز بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطيات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب). وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطيات التي انخفض مخزونها بنسبة 53% تقريبا بين نهاية عام 2017 ونهاية عام 2021. في عام 2021 وعلى الرغم من زيادة الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة إلى فائض في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري لميزان المدفوعات حيث سجل الميزان التجاري فائضا قدره 1,15 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره 13.5 مليار دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 14,65 مليار دولار بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65 (FOB) مليار دولار في عام 2021، بزيادة 16,63 مليار دولار من 21,93 مليار دولار في عام 2020. ارتفعت صادرات المحروقات، التي تمثل 88,33% من إجمالي الصادرات، بنسبة 70.16% في عام 2021 مقارنة بعام 2020. بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019

[1] – التقرير السنوي 2020، بنك الجزائر، ص53، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf

و2020 من 64.44 دولارًا في عام 2019 إلى 42,08دولارًا في عام 2020، بنسبة 34,70%، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72.22% في عام 2021 الى 72,47 دولارا. أدت هذه الزيادة في أسعار النفط إلى جانب زيادة الكميات المصدرة بـ (الأطنان المكافئة للنفط) في عام 2021 (0,94%)، إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,02 مليار دولار في عام 2020 إلى 34,06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار. رغم صغر حجمها وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 4.5مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135,67% عن عام 2020. [1]

- في عام 2022 وعلى الرغم من ارتفاع طفيف في واردات السلع سجل الميزان التجاري فائضا قدره 26,77 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 1,23 مليار دولار في عام 2021، أي زيادة قدرها 25,54مليار دولار بلغ إجمالي صادرات السلع (FOB) 65.53 مليار دولار في عام 2022، بزيادة 26,89 مليار دولار مقارنة بعام 2021. ارتفعت صادرات المحروقات التي تمثل 90,88 من إجمالي الصادرات بنسبة 74,84% في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وذلك لارتفاع أسعار النفط 103,65 دولارا عام 2022 أي بزيادة قدرها (42.47%) أدت هذه الزيادة في أسعار النفط والغاز إلى زيادة صادرات المحروقات، من 34,06 مليار دولار في عام 2021 إلى 59,55 مليار دولار في عام 2022، أي زيادة قدرها 25,49 مليار دولار[2].

[1] – التقرير السنوي 2022، بنكك الجزائر، ص79، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf

[2] النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث 2023، بنك الجزائر، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/ar .

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني الفصل المتعلق بالدراسة التطبيقية في الفترة الممتدة بين **2019** إلى **2023**، لاحظنا تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية المالية والاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فإن توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري، و أيضا انخفاض أسعار النفط في السوق الدولي، وتهاوي قيمة العملة اثر بشكل مباشر على المؤشرات التنموية للبلاد منها الميزان التجاري الذي يندرج ضمن القطاع الخارجي والذي يشكل 60% من ميزانية الدولة.

وفي ظل هذه الأزمة اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية على الاقتصاد وكافة المجالات، وذلك فيما يخص الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري والحجر المنزلي للعديد من الولايات والعديد من القرارات الأخرى في مجالات أخرى.

خاتمة عامة

خاتمة

من خلال ما سبق وما تطرقنا إليه من دراستنا لتاثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية والميزان التجاري توصلنا إلى أن حدوث الازمة الاقتصادية العالمية كان نتيجة اتخاذ الإجراءات الوقائية المستعجلة لاحتواء الوباء من طرف الدول ومنها الجزائر والتي مست القنوات الحساسة للمبادلات التجارية كالمطارات والموانئ، وأيضا التزام الدول المصدرة للنفط بإتفاقية (أوبك+) لتخفيض الإنتاج أدى الى انهيار الأسعار العالمية للنفط.

كما تاثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بالجائحة وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على صادرات المحروقات، ونتيجة لالتزامها بقرار (أوبك+) تلقى ضربة موجعة في اغلب مجالاته لكون القطاع الخارجي الممول الأول لميزانية الدولة، إلا انه تم اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية اتسمت بالمرونة وتمكنت من احتواء الجائحة في سنواتها الأولى وبداية تحقيق انتعاش في سنواتها الأخيرة وذلك عائد للجهود المبذولة من طرف الحكومة.

1. النتائج واختبار الفرضيات:

كحوصلة لما جاء في مضمون هاته الدراسة ومن خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج التي بدورها سمحت لنا بمعرفة مدى صحة الفرضيات التي سوف نستدرجها في النقاط التالية:

- شكلت جائحة كورونا أزمة عالمية أثرت في الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي من خلال مجموعة من القنوات أهمها قناة المبادلات التجارية مما أدت الى شل الحركة التجارية العالمية وانكماش الاقتصاد العالمي اجمع، وأيضا فرض قيود الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي للأفراد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية.

- يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية وله عدة عوامل مؤثرة فيه مثل التضخم وتغيرات أسعار الصرف التي بدورها تمس صادرات الدولة، وهاذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة
- تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بأزمة جائحة كورونا في سنواتها الاولى، وذلك بحكم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على المحروقات، وبالتالي فإن تأثر هذا القطاع بسبب التزام الجزائر باتفاقية "أوبك+" التي دعت إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي انهيار أسعار النفط، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

- انشاء صندوق مالي وبشري لإدارة الازمات، يوفر سبل النجاة ويقلل من التأثر بأي أزمة حال حدوثها.
- ضرورة ضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل، بعيدا عن عائدات النفط.
- الاستمرار في تنمية وتحديث قطاع الفلاحة كاستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي وما يوفره من مناصب شغل وأيضا كأحد روافد التصدير.
- ضرورة استمرار العمل على الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنويع.

2. آفاق الدراسة:

ويبقى دائما العمل الانساني يشوب بالنقص ورغم الإلمام بحيثيات الدراسة التي تناولت عن جائحة كورونا على الميزان التجاري، إلا أنه تبقى بعض النقاط التي تحتاج إلى المزيد من البحث، والتي يمكن ذكرها على شكل مواضيع التالية:

- انعكاسات جائحة كورونا على رصيد حساب راس المال والعمليات المالية؛
- الاختلال في الميزان التجاري وأثره على قطاعات الاقتصاد الجزائري؛
- الاقتصاد الجزائري في مواجهة الأزمات العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية

الكتب

1- عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.

3- برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

أطروحات الدكتوراه:

1- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة– الجزائر، 2015/2014.

2- أحمادي البشير، هزله سمير، **تأثير ازمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2021/2020.

المجلات العلمية:

1- برقاء سعد جاسم الراشدي، ضحى لعيبي كاظم السدخان، **الأبعاد الجيوسياسية لانتشار جائحة كورونا**، جامعة ميسان، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثامن عشر، العدد الخامس والثلاثون، حزيران.

2- أمجد حمدي، **كورونا: شبكة المفاهيم وخرائط الانتشار**، المعهد المصري للدراسات، 2020

3- سهام مانع، محمد حداد، **اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد1، 2018.

4- البنك الدولي، **المرصد الإقتصادي الجزائري — خريف 2020: تجاوز جائحة كوفيد-19**، تفعيل الإصلاحات الهيكلية.

5- رحالي بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول على رصيد الميزان التجاري للجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2020 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2023.

6- وردة شيبان، سامية مقعاش، **انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر– دراسة اقتصادية تحليلية–**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022.

المنشورات:

1- التقرير السنوي لسنة 2020، بنك الجزائر.

2- التقرير السنوي لسنة 2021، بنك الجزائر.

3- التقرير السنوي لسنة 2022، بنك الجزائر.

4- النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث 2023، بنك الجزائر.

مواقع الأنترنت:

1- منظمة الصحة العالمية، **تسمية مرض كورونا (COVID-19) والفيروس المسبب له**، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical-guidance/naming-the-coronavirus-disease-(covid-2019)-and-the-virus-that-causes-it .

2- [1] – وكالة الانباء الجزائرية، **الجزائر حافظت على وضعية إقتصادية كلية قوية في 2022** متاح على: https://www.aps.dz/ar/ .

3- البنك الدولي، **المرصد الإقتصادي الجزائري — خريف 2020: تجاوز جائحة كوفيد-19، تفعيل الإصلاحات الهيكلية**، متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms .

4- البنك الدولي، **المرصد الاقتصادي للجزائر (ربيع 2021): تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري**، متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor-spring-2021-accelerating-reforms-to-protect-the-algerian-economy.

5- رابح هوادف، **ملتيميديا الإذاعة الجزائرية**، متاح على: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447.

6- https://www.bank-of-algeria.dz/ar

7- https://ar.tradingeconomics.com/

8- https://data.albankaldawli.org/

2.مراجع باللغة الأجنبية:

1- Cyprian Amutabi (2024) **The impact of COVID-19 pandemic on trade balance in the East Africa Community region: evidence from a Pooled Mean Group model, Cogent Social Sciences**, 10:1, 2312653, DOI: 10.1080/23311886.2024.2312653 To link to this article: https://doi.org/10.1080/23311886.2024.2312653 .

2- Ratnadi H. Wicaksana et al,2021 , **IOP Conference Series: Earth and Environmental Sciience**, 716, 012077 to link https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/716/1/012077/pdf .

3- world bank , **the potential impact of COVID-19 on GDP and trade,** 2020, https://documents1.worldbank.org/curated/en/295991586526445673/pdf/The-Potential-Impact-of-COVID-19-on-GDP-and-Trade-A-Preliminary-Assessment.pdf .